من نفوذهم ، وبدأ هو في ما يمكن أن نطلق عليه صناعة شريحة من المثقفين تدعم مشروعه الإصلاحي ، تلك الشريحة التي تبلورت من خلال البعثات التي أوفدها إلي أوروبا .

أما ثورة يوليو وبرنامجها الإصلاحي ، فقد كان لها الأخري موقف من المثقفين ، ومن جهة أخري كان للمثقفين موقفا من الثورة وبرنامجها الإصلاحي هذا .

وتنسحب الملاحظة السابقة علي موقف المثقفين من مشروع السبعينيات ، ومن المشروع الأخير الذي بدأ الإعداد له من حقبة الثمانينات .

إذن كان للمثقفين موقفا من كافة برامج الإصلاح التي طرحت علي الساحة المصرية علي طوال التاريخ الممتد من ١٨٠٥ حتي يومنا هذا ، فمفهوم الإصلاح كما تؤكد أميمة عبود ، كان واحد من المفاهيم المحورية التي شغلت مختلف التيارات الثقافية ، علي الرغم من أن استخدام المفهوم كان يتحدد وفقا لظروف ومتطلبات كل مرحلة تاريخية ، وعلاقات القوي السياسية التي تحكمها سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي .[1]

وإذا كانت هناك الكثير من الأدبيات ــ علي اختلاف أنواعها من كتب ومقالات وأطروحات ماجستير ودكتوراه وأوراق بحثية في ندوات ومؤتمرات ــ قد اهتمت بدراسة موقف المثقف من مشروعات الإصلاح التي طرحتها الدولة أو طرحها النظام الحاكم في مصر ، خلال العقود الماضية ، فإن موقف المثقفين من برنامج الإصلاح الأخير ، لم يطرح للبحث والدراسة حتي وقت كتابة هذا المقدمة .

صحيح أنه منذ أن طرح المشروع ، والكثير من ردود الفعل تجاهه قد أثيرت علي صفحات الصحف ، إلا أن دراسة علمية لتحليل موقف المثقفين من هذا البرنامج لم تنجز بعد ، وهو الأمر الذي دفع الباحث للتفكير في إجراء هذه الدراسة .

وتأتي هذه الدراسة لتحاول رصد ردود الفعل المختلفة تجاه هذا البرنامج من قبل المثقفين المصريين . والسؤال هنا ، أي شريحة من المثقفين سوف تقوم الدراسة ببحث موقفها ، إذ أن المثقفين في موقفهم من برامج الإصلاح السياسي ، ينتمون إلي قوي سياسية مختلفة ، سواء لقوي المعارضة ــ علي اختلافها ــ أو من بين أعضاء الحزب الحاكم ، أو أولئك الذين يفضلون أن يصنفون أنفسهم علي أنهم مستقلين عن أي انتماءات سياسية أو حزبية .

---

[1] أميمة مصطفي عبود ، مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد ، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسي ، جامعة القاهرة ، ص ١

وهنا تحدد الدراسة مثقفي المعارضة , في بحثها لموقف المثقفين المصريين من برامج الإصلاح السياسي , ومن ثم فإن الدراسة سوف تتجه نحو بحث موقف مثقفي بعض التيارات السياسية المعارضة , من قضايا الإصلاح السياسي في المجتمع المصري .

وعلي ذلك تأتي هذه الدراسة في ثلاثة أجزاء أساسية , في الجزء الأول يعرض الباحث لمشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية , وفي الثاني يعرض الباحث للإطار النظري للدراسة , وفي الثالث يعرض لنتائج الدراسة الميدانية .

الجزء الأول : مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية

مشكلة الدراسة وأهدافها

منذ أقدم العصور والإنسان يحاول أن يضع تصورات حول حياة مجتمعية مثالية , حياة تتفق والطبيعة الإنسان وآماله وطموحاته للرقي نحو الأفضل , من هنا جاءت مدن اليوتوبيا في فلسفة الإغريق القديمة , مرورا بالفارابي وابن طفيل , حتي كتابات توماس مور وغيره من الفلاسفة الذين حاولوا بناء مجتمع أفضل .

وكانت تلك التصورات ما هي إلا انتقادات للحالة الواقعية التي رفضها هؤلاء الفلاسفة , ومن ثم جاءت تصوراتهم بديلا عن هذا الواقع المرفوض . من هنا يمكن أن ننظر إلي تصوراتهم اليوتوبية تلك باعتبارها مشروعات للإصلاح . وهي وإن كانت مشروعات غير قابلة للتطبيق , إلا أنها تظل رؤية مطروحة كبديل لواقع معاش ومرفوض في ذات الوقت .

ولو تفحصنا كافة الطروحات اليوتوبية التي طرحها الفلاسفة علي طوال التاريخ الإنساني , سنجدها جميعا تطرح وجهة نظر مغايرة للواقع كما سبق القول , من هنا يمكن أيضا القول بان مشروعات الإصلاح التي أثيرت علي طوال تاريخ الإنسانية , ما هي إلا مشروعات بديلة للواقع المعاش .

من هنا فإن ما طرحه الوالي الألباني في بداية القرن التاسع عشر , ما كان إلا بديلا لواقع لم يرضه هو في ذلك الوقت , واقع لم يكن ليحقق آماله وطموحاته التي كان يسعي إليها , ومن ثم جاء مشروعه الإصلاحي ليخطي هذا الواقع . ولا يختلف الحال كثيرا عن البرنامج الذي تبنته ثورة يوليو ١٩٥٢ , فبنود ميثاق الثورة الخمسة , ما هي إلا تجسيدا لمشروع إصلاحي , هو في جوهره انقلاب ضد الواقع المعاش في تلك الفترة , وما تلي إصدار الميثاق من إجراءات ما هي إلا محاولات لتشكل أبعاد المشروع الإصلاحي , الذي جاء انقلاب علي واقع مرفوض .

وإذا ما نظرنا إلي البرنامج الذي طرح في السبعينيات وما يطرح الآن لوجدنا أن التحليل السابق ينسحب عليهما , فبرامج الإصلاح ما هي إلا رؤية تطرح لتخطي أوضاع راهنة , أو تعديلا لها علي الأقل .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا , وهو السؤال الذي يمثل جوهر إشكالية الدراسة الراهنة هو: **ما موقف مثقفي المعارضة من قضايا الإصلاح السياسي في المجتمع المصري في الوقت الراهن ؟.**

إن تاريخ علاقة المثقف بالسلطة في مصر يشير إلي أن هذا المثقف كان له مواقف متباينة حيال ما تم طرحه من مشروعات علي طوال تاريخ هذا البلد , فالبعض يؤيد والبعض الآخر يرفض , ويرفع كلا الفريقين وجهات النظر والحجج التي تدعم موقفهم , وهو الأمر الذي جعل الدولة تتخذ هي الأخر مواقف متباينة من ردود الفعل التي طرحها المثقف , حيال ما طرحته هي من برامج إصلاح . في ضوء ذلك يمكن فهم موقف محمد علي من رجال الدين بعد توليه للحكم , ويمكن أيضا فهم موقف ثورة يوليو من الأخوان المسلمون كتيار فكري ثقافي في تلك الفترة . أيضا يمكن أن نفهم موقف السلطة السياسية في السبعينيات من جموع المثقفين .

إن برامج الإصلاح التي تطرح , وباعتبارها تصورات للواقع المجتمعي , يتداخل فيها الاقتصادي والسياسي بالثقافي , تلك البرامج , لا بد أن تتضمن في ثناياها ما مفاده موقفها هي ذاتها من كافة الفئات المجتمعية , كالشباب والمرأة وغيرها من الفئات الأخري . ويأتي المثقفون علي قائمة تلك الفئات التي تحرص برامج الإصلاح من اتخاذ موقف حيالها , ليس من الضروري أن يكون هذا الموقف معلن أو مكتوب , ولكن وفي كل الأحوال , تتضمن مشروعات الإصلاح المطروحة ما يمكن أن نتعرف من خلاله علي الموقف من المثقفين ذاتهم , فكما للمثقف موقف من السلطة , فللسلطة هي الأخري موقف من المثقف .

وفي مصر تم صياغة برنامج الإصلاح السياسي للحزب الحاكم في ظل ظروف حرجة , فثمة ما يمكن أن نطلق علية حالة من المخاض السياسي يمر بها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة . فتعديل المادة ٧٦ ــ بغض النظر عن الانتقادات التي وجهت إلي هذه العملية ــ من الدستور فضلا عن ظهور الكثير من الأصوات السياسية الداعية إلي التغيير , وتشكل عدد من الجبهات السياسية علي الساحة (حركة كفاية , الجبهة الوطنية للتغير) كل هذه المعطيات , تعطي لنا دلالة واضحة علي أن ثمة حراك سياسي قادم لا محالة خلال السنوات القادمة .

ويكفي لنا ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة , كدلالة مؤكدة لحالة الحراك السياسي التي ستقبل عليها مصر خلال السنوات القادمة , فقد أسفرت عن تراجع ملموس لمكانة الحزب الحاكم في الساحة السياسية الجماهيرية , وظهور فعاليات أخري (الإخوان المسلمين

التحليل
نة , أو

الراهنة هو:
الراهن ؟.
متابعة حيال
يرفض ,
ل الدولة
هي من
للحكم ,
ي الفترة .

داخل فيها
وقفها هي
ي المثقفون
الضروري
ات الإصلاح
ـ موقف من

حرجة , فثمة
الأخيرة ,
لدستور فضلا
يات السياسية
دلالة واضحة

ة لحالة الحراك
ملموس لمكانة
المسلمين)

كتلاف سياسي يسعي نحو إحداث تغيير في خريطة القوي السياسية , ويمتلك هو الأخر برنامجا للإصلاح السياسي .

وتأتي الدراسة الراهنة لتبحث في موقف بعض تيارات المعارضة في مصر , من قضايا الإصلاح السياسي التي طرحت خلال السنوات الأخيرة , سواء من قبل الحزب الحاكم عبر برنامج الحزب الحاكم , أو فيما يتعلق بالطروحات الأخري التي قدمت من قبل قوي وتيارات سياسية موجودة علي الساحة . فمنذ تصاعد الحديث عن الإصلاح السياسي في السنوات الأخيرة , وثمة مواقف متباينة قد تشكلت في تحليل هذا البرنامج , وطرحت هذه المواقف الكثير من التساؤلات من قبل : ما الإصلاح وماذا نصلح , من يقوم بالإصلاح المطلوب , وهل هو إصلاح داخلي أم إصلاح خارجي ؟.

هذه التساؤلات وغيرها , يمكن اعتبارها بداية حقيقية في لتشكل ما يمكن أن نطلق عليه موقف ثقافي عضوي , يعبر عن هموم مختلف الشرائح الاجتماعية التي تنتظر ما ستسفر عنه برامج الإصلاح المطروحة .

إن موقف مثقفي المعارضة من قضايا الإصلاح السياسي , هو القضية الأساسية التي تدور حولها هذه الدراسة , ومن ثم فقد تمثل الهدف العام لهذه الدراسة في رصد موقف مثقفي بعض التيارات المعارضة من قضايا الإصلاح السياسي في المجتمع المصري في الفترة الأخيرة , وفي إطار هذا الهدف العام , ثمة عددا من الأهداف الفرعية علي النحو التالي :

١ – تحليل رؤية المثقف المصري لمضمون برنامج الإصلاح السياسي للحزب الحاكم .

٢ – تحليل رؤية المثقف المصري لأهم القضايا المثارة حول حركة الإصلاح السياسي بوجه عام والتي تشمل :

* القائم بالإصلاح وإمكانية مشاركة كافة القوي السياسية في الإصلاح السياسي .
* قدرة ومصداقية النظام الحاكم في الالتزام ببرنامج الإصلاح المطروح .
* مركزية نظام الحكم ودورها في تعويق الإصلاح السياسي .

٣ – تحليل رؤية المثقف المصري لمحتوي الإصلاح السياسي الذي يراه ومدي تطابق رؤيته للإصلاح مع المطروح من قبل الحزب الحاكم (الشفافية في الحكم , المساءلة والرقابة , الكفاءة الإدارية , النزاهة , تفعيل المشاركة الشعبية)

٤ – تحليل رؤية المثقف المصري لمدي تكامل برنامج الإصلاح السياسي للحزب الحاكم .

٥- تحليل رؤية المثقف المصري لكيفية إنجاز الإصلاح السياسي (هل من أعلي إلي أسفل أم العكس) وإلي أي أسلوب يندرج برنامج الحزب الحاكم من وجهة نظرهم , وما هي ملاحظاتهم علي طرح الحزب الحاكم لكيفية البدء في الإصلاح .

(ب) تساؤلات الدراسة

في إ طار ما تم طرحه من قضايا وأهداف , نرسم لنا الإطار العام لإشكالية الدراسة الراهنة , أثار الباحث عددا من التساؤلات علي النحو التالي :

١ – ما رؤية مثقف المعارضة المصري لمضمون برامج الإصلاح السياسي المطروحة وخاصة برنامج الحزب الحاكم ؟

٢ – ما رؤية مثقف المعارضة المصري لمدي مشاركة كافة القوي السياسية في عملية الإصلاح السياسي ؟

٣- ما مدي الثقة التي يوليها مثقف المعارضة المصري في نظام الحكم في التزامه ببرنامج الإصلاح السياسي الذي يطرحه ؟

٤- ما رؤية مثقف المعارضة لتأثير مركزية الحكم ودورها في عملية الإصلاح ؟

٥ – ما رؤية مثقف المعارضة المصري لفحوي الإصلاح السياسي ومدي تطابق رؤيته للإصلاح مع رؤية الحزب الحاكم (الشفافية في الحكم ؟.

٦- ما رؤية مثقف المعارضة المصري لمدي تكامل برنامج الإصلاح السياسي للحزب الحاكم؟ .

٧- ما هي تصورات مثقف المعارضة المصري للكيفية التي تنجز بها عملية الإصلاح السياسي؟ .

(ج) منهجية الدراسة

١- أسلوب الدراسة : تقع هذه الدراسة في نطاق الدراسات السوسيولوجية الوصفية , نظرا أن الإطار العام لإشكالية الدراسة , فضلا عن الأهداف التي تسعي إلي تحقيقها , تدور جميعها في إطار وصف رؤية وموقف مثقفي المعارضة المصريين لعملية الإصلاح السياسي , كما هي مطروحة في الوقت الراهن , ومن ثم فإن الباحث قد اعتمد علي أحد الأساليب المستخدمة في هذا النوع من الدراسات , وهو أسلوب المسح الاجتماعي , وقد تم تطويع المسح من خلال وصف دقيق لطبيعة ورؤية عينة من مثقفي مختلف تيارات المعارضة في المجتمع المصري , لعملية الإصلاح السياسي المثارة خلال السنوات الأخيرة .

٢ – **أداة جمع البيانات** : أما عن أداة جمع البيانات , فقد اعتمد الباحث بشكل أساسي على أداة الاستبيان , حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان , تضمن ثمان بنود أساسية يغطي كل منها جانب من الجوانب التي سبق وأشار إليها الباحث في عرضه لأهداف الدراسة وتساؤلاتها .

٣ – **عينة الدراسة** : بالنظر إلي طبيعة جمهور البحث , والمتمثل في جموع مثقفي المعارضة المصرية , علي اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية والحزبية , فقد قام الباحث باختيار عينة عرضية , وهي عينة توقف اختيار مفرداتها علي تقدير الباحث الذاتي لمدي ملائمة كل مفردة لموضوع البحث , وبالتالي مدي مناسبتها لان تكون عضو في عينة البحث . وقد بلغ حجم عينة البحث المختارة ثمانون مفردة , تم سحبها بطريقة كرة الثلج , من كافة القوي والتيارات السياسية الفاعلة علي الساحة المصرية , وتشمل القوي التالية :

(أ) الأحزاب السياسية وتشمل :

- حزب التجمع .
- الحزب العربي الناصري.
- حزب الوفد .

(ب) حركات المعارضة وقوي المجتمع المدني :

- حركة كفاية .
- جماعة ٩ مارس .
- الجبهة الوطنية للتغير

(ج) التيارات الدينية

- جماعة الإخوان المسلمين .

الجزء الثاني : الإطار النظري للدراسة

في مفهوم الإصلاح السياسي

يشير محمود العريان إلي أن مفهوم الإصلاح, وصفاته ومجالاته المتعددة ــ السياسية والدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتعليمية ــ قد دخل إلي دائرة الموضات الفكرية , والصيغ المفردة الأكثر شيوعا في لغة الصحافة والخطابات السياسية الحكومية والمعارضة , ثمة موجات من تدافع اللغو والاضطراب المفهومي , والنزعة البيانية في توظيفات الإصلاح , الذي يبدو , وكأنه في ذاته يحمل حلولا سحرية لكل مشاكلنا وهمومنا المعقدة ... وبعد هذه التوطئة , يري العريان أنه يقصد بالإصلاح السياسي" كل الخطوات لبناء نظم ديمقراطية , وأهم المسارات

هنا هي : الإصلاح الدستوري والتشريعي , إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية , إطلاق الحريات ".[2]

ويوضح محمد عابد الجابري " أن المراجع العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف للإصلاح يقولها : الإصلاح ضد الإفساد , والغريب أن المفسرين , يكتفون بشرح مادة (صلح) ومشتقاتها الواردة في القرآن الكريم

بكثرة , بهذا النوع من التعريف بالسب (صلاح : ضد فساد) ... ولا مناص من التنبيه فقر وإفقار لمعني صلاح وإصلاح , علي صعيد التعريف والتحديد في نصوصنا التراثية , وذلك علي عكس ما هو عليه الأمر في المرجعية الأوروبية , التراثية منها والحديثة والمعاصرة ".[3] (*)

ويصيغ لنا فادي إسكندر مفهومه للإصلاح السياسي , متأثرة فيه بالتجربة المصرية الإصلاح , يقول إسكندر :" الإصلاح هو تغير محدود أو واسع في السياسات الحاكمة لمصر وتغيير بعض بنود الدستور أو تغيير في الوجوه التي تحكم , وهذا هما شقي الإصلاح التي تصارع من أجلهما أحزاب المعارضة الشرعية والحزب الحاكم , أما القوي الاجتماعية صاحبة المصلحة الإصلاح السياسي فهي غائبة تماما عن الفعل السياسي بعد خمسين سنة طوارئ واستبعاد من المشاركة ".[4]

ويوضح السعيد إدريس أن المقصود بالإصلاح السياسي المطلوب في المجتمعات العربية هو تحول هذه المجتمعات من مجتمعات استبدادية (شمولية) أو سلطوية إلي مجتمعات دمقراطية وليبرالية" .[5]

---

[2] محمود العربان , الإصلاح السياسي في الوطن العربي , بحث في دلالة المفهوم , مجلة الحوار المتمدن , العدد ٧١٤ أكتوبر ٢٠٠٥ , ص ص ١ – ٢

[3] محمد عابد الجابري , في نقد الحاجة للإصلاح , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠٠٥ , ص ١٢

(*) تجدر الإشارة إلي أنه ما زال هناك من الباحثين من يلجأ إلي مثل هذا النوع من التعريفات , فقد استخدم كمال المنوفي ذات الأسلوب في دراسة له , أنظر : كمال المنوفي , الرؤية العربية للدمقراطية والإصلاح السياسي , المؤتمر العلمي لأبحاث الكتاب الأخضر , طرابلس , ليبيا , مارس ٢٠٠٥ , ص ٣

[4] فادي اسكندر , الإصلاح والتغيير في مصر , أخذت هذه الدراسة من الشبكة الدولية للمعلومات من الموقع التالي :
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=A1&A10=2005

[5] محمد السعيد إدريس , الإصلاح السياسي في الوطن العربي : المفهوم ـ المرتكزات ـ المؤشرات , في السيد يسين ومحسن يوسف (محرران) " مرصد الإصلاح العربي . الإشكاليات والمؤشرات " , منتدي الإصلاح العربي , مكتبة الإسكندرية , ٢٠٠٦ , ص ٤٥

أما وثيقة الإسكندرية فقد عرفت الإصلاح السياسي على النحو التالي :" نقصد بالإصلاح السياسي كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة ، التي يضع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية عموما ، ومن غير إبطاء أو تردد ، وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية ".[6]

وهنا يثير الباحث بعض الملاحظات على مفهوم الإصلاح ، تتعلق الأولى ، بعدم عناية الكثير من الدراسات بتعريف مفهوم الإصلاح ، فقطاع كبير من الأدبيات التي وقعت تحت يد الباحث ، تناقش موضوع الإصلاح ، دون أن تمهد للتعريف به ، وهو ما يعطي انطباع بأن ثمة اتفاق موسع حول المقصود بالإصلاح ، وهو أمر ينافي الحقيقة ، فلا يوجد إجماع بين الباحثين سواء في حقل علم الاجتماع ، أو باقي فروع العلوم الاجتماعية ، المعنية ببحث قضايا الإصلاح ، حول مضمون المفهوم بأبعاده المختلفة ، ومراجعة هذه الأدبيات تؤكد لنا ذلك ، فهي تطرح رؤى مختلفة ومتنوعة للإصلاح ، تتأسس في ضوء المرجعية الفكرية والأيديولوجية لصاحب كل دراسة ، وهو ما يعني أن محاولة وسم المفهوم بالبساطة ، هو نوع من تجاهل حقيقة تركيب المفهوم ، أو كما يقول الجابري " ان مفهوم الإصلاح ليس مجرد شعار ، بل هو مفهوم مركبا من عدة مفاهيم ، كل منها تاريخه الخاص ، في كل من المرجعيتين العربية / الإسلامية ، والأوروبية الحديثة ".[7]

الملاحظة الثانية ، ان مفهوم الإصلاح يستدعي مفاهيم أخرى خصوصا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والمجتمع المدني والمشاركة السياسية ودولة المؤسسات ، وهي كلها مفاهيم من إفرازات عصر الحداثة الغربي ، والسؤال هنا ، هل تمارس هذه المفاهيم سطوتها في الحديث عن الإصلاح السياسي ، بذات الدرجة وبنفس الكيفية ، التي مارست في التجربة الغربية ؟ هل لها نفس الحضور الفاعل ؟ ، إن الإجابة على هذا السؤال ، سوف تعطي لنا إضاءة هامة في الأهمية النسبية لمفهوم الإصلاح السياسي كما في التجربة العربية .

الملاحظة الثالثة ، تتعلق بالجانب الابستمولوجي في طرح المفكرين العرب لمفهوم الإصلاح ، يقول كمال المنوفي عن معنى الإصلاح في لغتنا العربية :" يشار إلى الإصلاح بمعنى التغيير إلى الأفضل ، عبر التخلص من المثالب والقصور والعورات للتحسين ، والترقية ، وتعديل العادات والتقاليد والسلوك ، والتخلي عن العادات والأخلاق السيئة ".[8] إن هذا الاقتباس ، يعطي لنا فكرة واضحة عن مدى الالتباس الحادث لدى قطاع كبير من الباحثين والمفكرين العرب حول

---

[6] وثيقة الإسكندرية ، ص ٣

[7] محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة للإصلاح ، مرجع سابق ، ص ١٢٩

[8] كمال المنوفي ، مرجع سابق ، ص ٣

علاقة الإصلاح بالتغيير , فهل الإصلاح يعني التغيير أو علي الأقل يؤدي إليه ؟ يفترض الكثيرون أن الإصلاح يعني التغيير , في حين أن حقيقة الإصلاح لا تعني التغيير , علي الرغم من أنه قد يترتب علي الإصلاح تغيير , لكنه جزئي وغير جوهري في الغالب , فنحن حينما نقول بأننا قد أصلحنا شئ , فهذا يعني أننا أزلنا سبب العطب في هذا الشئ , كأن يقول شخص (أنني قد أصلحت جهاز التلفاز خاصتي) فهو بهذا المعني , إنما يقصد أنه , أزال أسباب العطب التي قد تحول دون أداء جهاز التلفاز لوظيفته الأساسية , ويصبح الأمر في غاية الاختلاف إذا قال ذات الشخص : (أنا غيرت جهاز التلفاز) . الإصلاح , هو محاولة ترميم أمر قائم بالفعل , دون السعي إلي تغييره , فالإصلاح " يشير إلي الرتق وسند ما هو موجود بالفعل بغية تعديله , أنه أشبه بإقامة دعائم من الخشب التي تحاول منع انهيار المبني أو المباني المتداعية , والأخذ بالإصلاح كأسلوب دائم للعمل الاجتماعي , وهو ما يعبر عنه في الأدب السياسي المعاصر باسم الإصلاح التدريجي , وهو بالتحديد تعديل غير جذري سواء كان في شكل الحكم السياسي أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها وأسسها , انه إجراء يلجأ إليه لتلافي نواحي النقص أو الخطأ " في حين أن الهدف من الإصلاح , وخاصة الإصلاح السياسي هو التغيير , ومن ثم فإن التعويل كثيرا علي أن الإصلاح السياسي يمكن أن يفضي إلي التغيير , في الحالة العربية , مسألة تحتاج إلي مراجعة وتدبر , قبل الحكم النهائي فيها .

وتقودنا هذه الملاحظة إلي الملاحظة الأخيرة , والتي تتعلق باختلاف معني الإصلاح في التجربة العربية , عن مثيلاتها في التجربة الغربية , في هذا يقول الجابري :" ان مفهوم الإصلاح في المرجعية الأوروبية , يرتبط بتغيير الصورة (الصورة في الفلسفة اليونانية هي العقل) وإذا اعتبرنا الدولة صورة لمجموعة من السكان هم (المادة) فإن الإصلاح في المجتمع يجب أن يوجه أولا وقبل كل شئ إلي الدولة , أما في المرجعية العربية الإسلامية , فالإصلاح لا يطرح فيها علي هذا الشكل وذلك لأنه _ أي الإصلاح _ لا يتعلق بالعلاقة بين الصورة والمادة , , بل بحصول الفساد في المادة وصورة , ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلي الرجوع به إلي الحالة التي كان عليها قبل طروء الفساد عليه ".[10]

---

[9] ناظم عبد الواحد الجاسور , موسوعة علم السياسة , دار الجدلاوي للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , ٢٠٠٤ , ص ٦٢

[10] محمد عابد الجابري , في نقد الحاجة للإصلاح , مرجع سابق , ص ١٩

الإصلاح السياسي وقضية الديمقراطية

الحديث عن الإصلاح السياسي , يقود بالحتم للحديث عن مفهوم وإشكال آخر في غاية الأهمية , إشكال يتداخل مع الإصلاح , بطريقة يصعب معها فصل كلاهما أو تجاهل احدهما عند الحديث عن الآخر , هذا المفهوم هو الديمقراطية , فالعلاقة بين الإصلاح ــ وخاصة الإصلاح السياسي ــ والديمقراطية علاقة وشائجية عميقة , وكما يري أحد الباحثين " ينبغي أن ينظر للديمقراطية علي أنها المحرك أساسي فيما يمكن أن نسميه مشروع الإصلاح السياسي في الوطن العربي ... إن الديمقراطية تعد حلا عمليا وعقلانيا للإصلاح السياسي , لأنها الضمان الجوهري للإصلاح الحقيقي , وهو ما يعني إطلاق حرية العمل لكل القوي المؤمنة بالإصلاح السياسي والمعادية له علي حد سواء ".[11]

وفيما يتعلق بالتجربة العربية بوجه عام , والمصرية علي وجه الخصوص , فإن الافتتان بالإصلاح , إنما رفعت من أجل الولوج للديمقراطية , من هنا كان الارتباط ــ حتي في الخطاب الإعلامي ــ بين الإصلاح السياسي والتحول نحو الديمقراطية , ومن هنا سنحاول في هذا المبحث التعرض بحث هذه العلاقة كما تتجسد في الواقع العربي عامة والمصري علي وجه الخصوص .

دون الخوض في تفاصيل لا يسمح مجال هذا الورقة المحدودة بمناقشتها , فإن الرأي الغالب ــ والذي يتفق معه الباحث ــ في علاقة الإصلاح بالديمقراطية – وفيما يتعلق علي وجه الخصوص بالحالة المصرية , هو – أن حدوث الإصلاح لا يعني بأي حال من الأحوال التحول للديمقراطية , والباحث هنا يقصد الإصلاح الذي تطرحه القوي الحاكمة , الإصلاح بمعني الترميم وليس التغيير , فليس كل إصلاح أو تحول يفضي إلي الديمقراطية , أو كما يقول متسائلا " توماس " (٢٠٠٢ " ليس هناك خلافا علي أن مصر تشهد حراكا سياسيا فاعلا , ولكن هل سيؤدي هذا الحراك السياسي بالضرورة إلي حالة من التحول الديمقراطي ؟. الإجابة علي هذا السؤال هو أنه ليس كل التحولات السياسية تؤدي بالضرورة إلي تحقيق الديمقراطية في نهاية الأمر ".[12]

ويصف أحد الباحثين ما يجري في مصر بأنه نوع من الديمقراطية الرمادية , وهو مصطلح يقصد به فترة الانتقال ما بين الديمقراطية الكاملة والديكتاتورية الفجة ... وعادة ما يأتي هذا التحول كنتيجة لإحساس النخبة السياسية الحاكمة بنقص شرعيتها وصعوبة استمراريتها في انتهاج

---

[11] انظر حالد قنديل , الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي , مجلة الحوار المتمدن , العدد ١٣٥٥ , ٤ , الأردن , ص ٢

[12] Gorthers , Thomas , the End of the Transition pradigm , Journal of Democracy , Vol 13 , No 1 , 2002 , p.,9

سياسات قمعية لمدة طويلة , دون مشروعية , أو نتيجة للضغوط المتصاعدة من المعارضة الداخلية والمجتمع الدولي , أو بسبب أزمات اقتصادية تؤثر علي استقرار النظام , أو لحاجة النخب الحاكمة لضمان استمراريتها وبقائها في السلطة لفترات أطول علي أساس جديد من الشرعية , وفي مثل هذه الحالات لا تكون الديمقراطية هي القيمة العليا و وإنما الحاجة إلي التقليل من الضغوط علي النخب الحاكمة واكتساب رضاء ودعم القوي الخارجية ".[13]

ومن المؤشرات الهامة علي عدم تلازم الإصلاح السياسي بالديمقراطية , أو أن الإصلاح يفضي بالضرورة إلي حالة من التغير والتحول نحو الديمقراطية , هي بقاء جوهر الأنظمة الحاكمة قائمة كما هي , يتغير المظهر دون حدوث تبدل حقيقي في الجوهر " ففي فترة الانفتاح السياسي , يقوم النظام بتقديم تنازلات للمعارضة , وبمسح بمساحات أكبر من الحريات , وتبني سياسات أقل قمعا , ويقوم باستبدال عناصر الحرس القديم بعناصر تبدو وكأنها إصلاحية ومعتدلة , ولكن النظام نفسه لا يتغير , ويظل يحافظ علي سماته التسلطية والقمعية ... ولا تشكل الانتخابات فرصا حقيقية لتداول السلطة ".[14]

وما حدث في مصر خلال السنوات الماضية , لا يخرج عن هذه القراءة , ففيما يتعلق بالمعارضة والحريات , سمح النظام الحاكم بمساحة من الحرية بالنسبة للمعارضة , (الأخوان المسلمون) وافسح مجال لحرية الصحافة , خاصة في نقد المؤسسة الرئاسية والنظام بأكمله , وفيما يتعلق بآلية استبدال عناصر الحرس القديم , فهو ما تم تجسيده بعزل رموز عتيقة من الحزب الحاكم , كمال الشاذلي ومن قبله يوسف والي , والاستعاضة بعناصر تبدو كأنها إصلاحية , في مقدمتهم رجال الأعمال , وشخصيات نظر إليها بوصفه تحمل مشروعا إصلاحيا .

غير أن الحديث عن علاقة الإصلاح بالديمقراطية , بهذا الطرح , تشبه عملية وضع العربة أمام الحصان , فالباحث لا أن يوضح بداية , المقصود بالنظام الديمقراطي , الذي يأمل أن يفضي إليه الإصلاح السياسي . يعرف آلان تورين النظام الديمقراطي بأنه " صيغة الحياة السياسية التي تسمح للعدد الأكبر , بأكبر قسط من الحرية , وهو الصيغة التي تحمي أوسع تنوع ممكن وتعترف به "

---

13 عماد الدين شاهين , هل تتحول مصر ديمقراطيا , مجلة الديمقراطية , السنة الخامسة , العدد ٢٠ , أكتوبر ٢٠٠٥ , ص٨٣

14 عماد الدين شاهين , مرجع سابق , ص ٨٣

15 آلن تورين , ما هي الديمقراطية , حكم الأكثرية من ضمانات الأقلية , ترجمة حسن قبيسي , دار الساقي , ١٩٩٥ , ص٢١

ومن ذات المنظور يري محمد صفي الدين أن التحول الديمقراطي , يعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلي نظم ديمقراطية , ويعني هذا تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول من أهمها : احترام الدستور وسيادة القانون , وجود مجلس تشريعي منتخب انتخابا حرا ونزيها , استقلال القضاء وحرية الصحافة والإعلام والتعددية السياسية والحزبية , احترام حقوق الإنسان ".[16]

وتحدد وثيقة الإسكندرية مؤشرات النظام الديمقراطي الحقيقي علي النحو التالي :

النظام الذي تكون فيه الحرية هي القيمة العظمي والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلي تداول السلطات .

وجود مؤسسات سياسية فعالة علي رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية , والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية .

كفالة حرية التعبير بكافة صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والالكترونية .

الاحتكام إلي الانتخابات الحرة مركزيا ولا مركزيا , وبشكل دوري , لضمان تداول السلطة وحكم الشعب .[17]

والسؤال هنا إلي أي مدي تنسحب هذه الشروط علي واقع أنظمة الحكم العربية في الوقت الراهن ؟ الحقيقة أن الإجابة علي هذا السؤال تتجاذبه أطراف كثيرة , يري عوني فرسخ أن الديمقراطية في الأقطار العربية , هي ديمقراطية شكلية " وليس ينكر أنا العديد من الأقطار العربية تملك مواثيق دستورية , ولديها كامل المؤسسات الديمقراطية , البرلمان , الأحزاب , الصحافة , والنقابات المهنية , والنوادي الاجتماعية , ومراكز الأبحاث الفكرية , إلا أن معظم ما هو قائم لا يتعدي الشكل الديمقراطي إلي المضمون ".[18]

ويري محمود العريان أن الشعوب العربية تواجه مأزق في الإصلاح له ثلاثة مظاهر وهي :

التشكيك في دوافع وجدية المبادرات الدولية للإصلاح .

صفي الدين , التحول الديمقراطي في مصر , ورقة بحثية قدمت لندوة " الديمقراطية والإصلاح السياسي في المجتمع المصري والعربي " , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ص ١

الإسكندرية , ص ص ٣ - ٤

, دار الساقي , ص ص الإصلاح بين الطروحات الأمريكية والطموحات العربية , مشروع دراسات الديمقراطية في العالم العربي , العدد الثاني , أغسطس ٢٠٠٤ , ص ص ١٠ - ١١

٢- تدرك أن حكوماتها ترفض الإصلاح ، باعتباره تهديدا للسلطات المطلقة التي تتمتع بها أو تنفرد بمقتضاها في التصرف في كل شئون الأوطان دون حسب أو رقيب .

٣- لا تملك القوة اللازمة لاجبار حكوماتها علي الشروع بالإصلاح ،نتيجة انقسام نخبها حول قضايا رئيسية .[19]

أما عواد صالح فيري أن قضية الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي ، تمثل إشكالا مزمنا ، وبدرجات متفاوته ومتقاربة في كل الأقطار العربية ، ذلك لسبب جوهري وحاسم ، عدم تو الشروط المادية والتاريخية المتكاملة للتغير والإصلاح الديمقراطي ".[20]

إذن العلاقة بين الإصلاح السياسي والديمقراطية بالنسبة للحالة العربية ، علاقة ليست تلازم ، أو حتمية ، بمعني أن الأولي لا تفضي حتما للثانية ، وهذه الوضعية ،مرهنة بموقف الأنظم العربية من الإصلاح السياسي نفسه ، أو رؤيتها لماهية ومضمون الإصلاح . يصل النقد ببعض الرؤي إلي القول " بأن الأنظمة العربية الحاكمة لا تستطيع الإقدام علي الإصلاح ، بسبب تخلف الشمولي ".[21]

إذن ، أزمة الإصلاح السياسي الذي لا يفضي حتما للتحول الديمقراطي بالنسبة للحالة العربية ، تكمن في الرؤية الرسمية أو الموقف الرسمي للأنظمة الحاكمة من الإصلاح ، فطرح الإصلاح الذي تقدمه الأنظمة العربية الحاكمة ، يختلف عن طرح الشعوب ، بالشعوب تطالب بالإصلاح استجابة للاحتياجات الوطنية العامة ، في تعزيز البنية السياسية والاقتصادية ، عبر تحقيق مشاركة أوسع لفئات وشرائح المجتمع في اتخاذ القرار ، فيما يطرح الحكام الإصلاح من اجل إعادة إنتاج النظام السياسي الحاكم ، وإطالة عمره ، وتجديد نخبه ، التي غرقت في العجز والفساد ، ولم تعد قادرة علي مواجهة التحديات الجديدة ، سواء في مستواها الداخلي أو الخارجي .[22]

من هنا يمكن القول بأن ثمة طرحان في مسألة الإصلاح السياسي والتحول نحو الديمقراطية في البلدان العربية ، الأول ، يجسد وجهة النظر الرسمية ، الإصلاح علي طريقة الأنظمة الحاكمة ، وهو إصلاح لا يتعدي محاولة تجميل ما هو قائم عبر تغيير الشكل ، دون الولوج للجوهر ، إلى

---

19 محمود العربان ، مرجع سابق ، ص ص ٢ – ٣

20 عواد احمد صالح ، إشكالية الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، الحوار المتمدن ، العدد ٦٣٦ أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص ١

21 عبد القادر خالد قدسي ، مفهوم الديمقراطية وعوامل الإصلاح السياسي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٦٣٦ أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص ٢

22 محمود العربان ، مرجع سابق ، ص ٢

إصلاح شكلاني مظهري , أما الطرح الثاني , فيجسد رؤية المتطلعين إلي الديمقراطية , ومن ثم طرح الإصلاح , في ضوء محددات المجتمع الديمقراطي , وهي محددات , ذات صيغة غربية حداثية تشترط المجتمع الديمقراطي , بعدد من المؤشرات لا بد من توافرها , كي يفضي الإصلاح إلي ديمقراطية حقيقة , لا شكلانية .

والحقيقة أن الاختلاف بين الطرحين السابقين ,خلاف جذري , ولا سبيل بأي حال من الأحوال إلي تجسير الفجوة بينهما " فالديمقراطية الحقيقية لا تعرفها الأنظمة العربية , فهي لا تتطور أن تكون شكلية أو ما يسميه المناضلون المخلصون للشعب العربي بديمقراطية الواجهة , حتى يتكرس استبداد النظام العربي بالشعوب العربية من المحيط إلي الخليج " .[23]

إن التشكيك في مساعي الأنظمة الحاكمة , الموسومة بالإصلاح السياسي , مسألة قائمة في الخطاب السياسي العربي المعارض , فعلي الرغم من الإقرار , بأن ثمة حراك سياسي حادث , إلا أن التلازم بين هذا الحراك وتحقق الديمقراطية , أمر غير مؤكد " فمع الإقرار بتطور بعض جوانب الحياة السياسية (انتفاح سياسي يسمح بمساحة من التعددية والحراك السياسي , تعديل بعض القوانين والسماح بصدور صحف المعارضة والمستقلة , والتعبير عن الرأي) إلا أن هذا الانفتاح لا يسمح بالتنافس الحقيقي حول السلطة أو المساس بالبنى السياسية التي يمكن أن تحدث نقلة نوعية نحو الديمقراطية ".[24]

المثقفون والإصلاح

ما موقع المثقفون من عملية الإصلاح ؟ الإجابة علي هذا السؤال تستدعي إثارة الكثير من القضايا والإشكاليات , تمثل في حد ذاتها أحد أهم معالم الثقافة العربية علي طوال تاريخها الحديث ومن هذه القضايا , موقف المثقف من الإصلاح , وهو الموقف الذي يملي عليه اتخاذ نقطة محددة من خارطة السلطة القائمة وأنظمة الحكم الفاعلة , وهو الأمر الذي يقود بدوره إلي الحديث عن دور المثقف في الإصلاح , أو موقفه من السلطة , هل للسلطة أم ضد السلطة ؟.

وإذا كانت الدراسة تبحث في موضوع مثقفي المعارضة وموقفهم من قضايا الإصلاح السياسي, فلا بد أن تبدأ التحليل بتحديد من هم المثقفون , ومن هم مثقفي المعارضة في هذه الدراسة ؟ . ويدور التحول في تفاصيل كثيرة حول الخلاف في تعريف المثقف ووجهات النظر المختلفة في هذه

---

[22] حسن حنفي , " محددات الديمقراطية في المجتمعات العربية " , ص ٢ . أخذت هذه الدراسة من الموقع التالي :
Http://www.ssnp.info/thenews/daily/makalat/miss/M.Hanafi_07-11-

[23] عبد الإله بلقزيز , مرجع سابق , ص ٨٦

الصدد [*]، تأخذ الدراسة الراهنة بمفهوم المثقف ، كما طرحه الإيطالي انطونيو غرامشي ، فتعريف غرامشي للمثقف هو التعريف الأكثر قبولا ، حتى من قبل الباحثين العرب ، حيث تفادى في محاولته هذا جملة الانتقادات التي وجهت إلي محاولة تعريف المثقف بالاستناد إلي محك التعليم ، أو محك التفرقة بين العمل الذهني والعمل العضلي ،وما إلي غير ذلك من محاولات تعريف المثقف .

لقد عول غرامشي في تعريفه لمفهوم المثقف علي فكرة الدور ، وهو التعويل الذي أفضي به إلي النظر لكل الناس بوصفهم مثقفين لكن " ليس لكل إنسان وظيفة المثقف في المجتمع ".[25]

لقد انطلق غرامشي في رؤيته للمثقف من المكانة والوظيفة التي يقوم بهما داخل البنية الاجتماعية ، فالمثقف هو " الذي يدرك المجتمع بطريقة اعتقاديه ، أنه رفض دائم ومرآة قوية تدعو وتساعد علي تحويل المجتمع "[26] ، ومهمته تتمثل في " نقد النشاط الفكري السائد في مرحلة معينة من تطورنا جميعا ".[27]

وقد ميز جرامشي بين نوعين من المثقفين ، المثقف العضوي والمثقف التقليدي ، والمثقف العضوي " Organic Intellectual " هو المثقف المرتبط بطبقة معينة ، حيث يقوم بتنظيم وظيفتها الاقتصادية ، وهو أيضا من حملة وظيفة الهيمنة التي تمارسها في المجتمع المدني ، بهدف تحقيق قبول وإجماع الطبقات الأخرى ، وذلك من خلال عملهم في مختلف المؤسسات الثقافية

---

[*] يمكن الرجوع إلي الكثير من الأدبيات التي عنيت ببحث وتحليل هذه القضية ، منها :
محمد نور الدين إفاية ، المثقف العربي ، جدل الاقصاء والاعتراف ، الوحدة ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٨٥ / مصطفي عمر التير ، دور المثقف في تحديث المجتمع ، الوحدة ، العدد ٦٦ ، مارس ١٩٩٠ / سليم الحص ، ندوة المثقف العربي ومهامه الراهنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي، العدد ٥١ ، مايو ١٩٨٣ / كريم أبسر حلاوة ، المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود ، الوحدة ، العدد ٦٦ ، مارس ١٩٩٠ / الطاهر لبيب ، سوسيولوجيا الثقافة ، الطبعة الثالثة ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ، ١٩٨٧ / علي مصطفي المصراتي ، المثقف العربي بين السلطة والمجتمع ، الوحدة ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٨٥ / صادق الأسود ، المثقف وصنع القرار السياسي ، المنار ، العدد ٢٩ ، مايو ١٩٨٧ / سعد الدين إبراهيم ، تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرار في الوطن العربي، المستقبل العربي ، العدد ٦٤ ، يوليو ١٩٨٤ / غالي شكري ، اشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة في " الثقافة والمثقف في الوطن العربي " ، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، والعدد ١٠ ، بيروت ١٩٩٤

[25] انطونيو جرامشي ، كراسات السجن ، ترجمة عادل غنيم ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٢٥

[26] أنطونيو جرامشي ، الأمير الحديث . قضايا علم السياسة في الماركسية ، ترجمة زاهي شرفان وفيس الشامي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠، ص ١٣١

[27] انطونيو جرامشي ، قضايا المادية التاريخية ، ترجمة فواز طرابلسي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١، ص ص ١٣١-١٣٢

والإعلامية , كالمدارس والجامعات وأجهزة النشر ... الخ , وفي هذا كله تبرز وظيفة العضويين باعتبارهم (اسمنتا) يربط البنيتين الفوقية والتحتية للمجتمع " .[28]

أما المثقفين التقليديين أو غير العضويين , فيقرر إنه إذا كان المثقف العضوي يولد في الوقت الذي تولد فيه طبقة ذات دور أساسي في عملية الإنتاج الاقتصادي , فإن المثقف التقليدي ينتسب ـ تاريخيا ـ إلي الحقبة التي تسبق ولادة هذه الطبقة الجديدة , مما يخيل لفئة المثقفين التقليديين أنهم فئة قائمة بذاتها , وأنهم فوق ذلك مستقلون عن الطبقات الحاكمة , وهكذا يقرر غرامشي " أن لكل طبقة اجتماعية أساسية ولدت تاريخيا في صلب التكوين الاجتماعي السابق كتعبير عن طور من أطواره , قد وجدت ـ ولا تزال تجد حتى الآن ـ فئات من المثقفين أقدم منها , تبدو كأنها تمثل استمرارية تاريخية غير منقطعة , بالرغم من كل التغيرات المعقدة والجذرية التي طرأت علي أنماط الحياة والسياسة ".[29]

واستناد إلي هذا الاختلاف بين المثقف العضوي والمثقف التقليدي , يفرق غرامشي بين رؤية كل منهما للحياة , فالمثقف العضوي تمتاز رؤيته قبل كل شيء بالواقعية , علي العكس من رؤية المثقف التقليدي , الذي يميل إلي المثالية " فتعرف المثالية علي أنها تعبير عن هذه الطوباوية الاجتماعية التي يري المثقفون أنفسهم من خلالها كفئة قائمة بذاتها ومستقلة ".[30]

ويعني هذا أن المثقف التقليدي مهما كانت نزعاته واتجاهاته الفكرية , فهي مؤدية به لا محالة إلي المثالية أولا , وهذا يعني , ثانيا , أن هذه المثالية ما هي إلا تعبير زائف عن الواقع , لأنها لا تنطوي علي مضمون واحد وهو المضمون الطوباوي .

ويقرر غرامشي " أنه يمكن قياس الطبيعة العضوية لشرائح المثقفين المختلفين ,ودرجة ارتباطهم بجماعة اجتماعية أساسية , وتحديد تدرج لوظائفها وللأبنية الفوقية ,من القاع إلي القمة (من قاع البناء إلي ذروته) ".[31]

فالمثقفون جزء من البنية الفوقية التي يميز فيها غرامشي بين مستويين "المستوي الأول : المجتمع المدني , أي مجموعة الهيئات التي توصف عادة بأنها هيئات خاصة , والمستوي الآخر هو المجتمع السياسي أو الدولة ".[32]

---

[28] انطونيو جرامشي , كراسات السجن , مرجع سابق , ص ٢٢

[29] انطونيو جرامشي , قضايا المادية التاريخية , مرجع سابق, ص ١٢٨

[30] المرجع نفسه , ص ١٢٩

[31] انطونيو جرامشي , كراسات السجن , مرجع سابق , ص ٢٨

[32] المرجع نفسه

أما عن الدور الذي توكله الدولة للمثقفين , فهو دور الضباط الذين تستعين بهم الطبقة الحاكمة لممارسة الوظائف الثانوية المتعلقة بالهيمنة والسلطة السياسية " والمثقفون نواب الجماعة الحاكمة , يمارسون وظائف ثانوية في الهيمنة الاجتماعية social Hegemony والحكم السياسية ".[33]

من هنا يمكن القول بأن وظيفة المثقف عند غرامشي , محصورة عن مستوي تنفيذ السياسات التي تمليها البنية التحتية للمجتمع علي الطبقات الاجتماعية , كل بحسب موقعه من الإنتاج الاقتصادي , بحيث لا يكون علي المثقف إلا أن يقدم التسويغ الأيديولوجي للطبقة التي ينتسب إليها " انه مجرد ضابط متوسط الرتبة , مهمته فهم الأوامر وتنفيذها .... فعلي المثقف إذن أن يصغي إلي صوت الطبقة التي ينتسب إليها ... وأن يقوم من ثم بالترجمة علي هذا الصوت في صور مختلفة من التسويغ الأيديولوجي والسياسي ".[34]

والسؤال هنا إلي أي مدي يمكن أن تنسحب رؤية غرامشي للمثقف علي موقف المثقف العربي من قضايا الإصلاح السياسي , والسؤال بطريقة أخري, إلي أي مدي يمكن الاستفادة من الرؤية الغرامشية هذه في فهم موقف المثقف العربي من قضايا الإصلاح السياسي ؟. إن حقيقة موقف المثقفين العرب من قضايا الإصلاح السياسي , يمكن فهمها في ضوء علاقتهم بالسلطة , وهي علاقة يمكن أن نؤسس لها فهما متعمقا في ضوء ما طرحه غرامشي حول وظيفة المثقف بالنسبة للدولة .

ما يهمنا في هذه الدراسة , هو النوع الأول من مثقفي غرامشي , وهو المثقف العضوي والذي يتجسد في المثقف المرتبط بخطاب السلطة والمثقف المرتبط بالخطاب المضاد لها , وكلاهما موقف من الدولة أو المجتمع السياسي , أحد مكونات البنية الفوقية كما أشار غرامشي , فالمجتمع السياسي , أو الدولة ــ والتي تعادل وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة الحاكمة علي المجتمع بأسره ــ توكل للنمط الأول " مثقف السلطة " تلك المهمة التي أشار إليها غرامشي " دور الضباط الذين تستعين بهم الطبقة الحاكمة لممارسة الوظائف الثانوية المتعلقة بالهيمنة الاجتماعية , أما النمط الثاني " فهو النوري الذكي يحمل بندقيته وهو يفلسف الحياة , ويحلم برؤي جديدة لعالم أفضل ,

---

[33] المرجع نفسه

[34] يوسف سلامة , من الثقافة المركزية إلي الثقافة . دراسة في فكر غرامشي وعلي عبد الرازق , قضايا وشهادات , خريف ١٩٩١, ص ص ٣٧٧ – ٣٧٨

يسهم في تحريك عملية تاريخية في حياة المجتمع , كعملية البناء والتنمية , ويساعد في نقض غبار عهود مديدة من العبودية والاستغلال والتخلف ".[35]

إذن المثقف العضوي هو مثقف له موقف من قضايا الإصلاح السياسي التي تطرح في الوقت الراهن , ليس علي مستوي المجتمع المصري فقط , ولكن في كافة المجتمعات العربية , هذا الموقف هو الذي يرسم حدود الدور الذي يقوم به المثقف في عملية الإصلاح ذاتها , والسؤال هنا علي أي أساس يتحدد موقف المثقفين العرب من عملية الإصلاح , السؤال بطريقة أخري , ما الأسس الناظمة في دور المثقف العربي في عملية الإصلاح ؟ , الإجابة علي هذا السؤال تتمثل في عبارة واحدة (العلاقة مع السلطة) .

إذن علاقة المثقف بالسلطة هي الإطار الحاكم لدور المثقف وموقفه وموقعه من عملية الإصلاح , وهي علاقة يمكن أن نستخدم فهمها بنجاح في ضوء المنظور الغرامشي في رؤيته العضوية المثقف .

لقد فاضت الكثير من الأدبيات المعنية ببحث حالة المثقف العربي, في الحديث عن علاقة المثقف بالسلطة , غير أن قطاع كبير من هذه الأدبيات , يحاول أن يدلل بكافة الطرق علي أن علاقة المثقف العربي بالسلطة , تعبر عن حالة من الأزمة , بمعني آخر , يعيش المثقف العربي في علاقته مع السلطة , حالة من الأزمة , فالبعض ينظر إلي السلطة باعتبارها السبب الأساسي في أزمة المثقف العربي " فهي (السلطة) لم تعد في حاجة إلي وساطة المثقفين في نشر هيمنتها الأيديولوجية ".[36]

إن علاقة المثقف العربي بالسلطة , مسئولة بشكل أساسي عن حالة الأزمة التي يعيشها هذا المثقف , " فالسلطة السياسية تتحمل المسئولية الكبرى لما آل إليه وضع المثقف العربي ... لقد تم توريط المثقف العربي في دوامة أزمة ليست أزمته , بل أزمة الطبقات المسيطرة ".[37]

لقد وقع المثقف العربي ــ وفقا لتعبير السيد يسين ــ بين المطرقة والسندان " وتعني علي وجه التحديد , بين الوطأة الشديدة للقمع السياسي المباشر الذي يدفع إلي الصمت أو الهجرة أو

---

[35] السيد الأسوه , مرجع سابق , ص ١١٨

[36] السيد يسين , المثقف العربي ودوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع , أعمال الحلقة الدراسية التي عقدت بالرباط ونظمها المعهد العربي للثقافة العربي , ٤ ــ ٥ مايو ١٩٨٥, ص ٢٩

[37] السيد الأسوه , المثقف العربي , الواقع والطموح , الوحدة , العدد ٦٦, مارس ١٩٩٠ , ص ص ٩٣ ــ ٩٤

للنضال في ظل سياق استبدادي تهدر فيه حقوق الإنسان بالكامل .... وبين الإغـــراء المالي
أجـــادت استثماره بعض النظـــم العربية ، وخصوصا في سنوات الحقبة النفطية ".[38]

إن إشكالية علاقة المثقف بالسلطة ، إشكالية شائكة وتتضارب حولها وجهات النظر
إلي حد القطيعة ، ويبرز في هذا الإشكال موقفان أساسيان : الأول ، يري أن أزمة المثقف
تعني في المقام الأول أزمة سلطة ، فتهميش المثقف العربي لصالح السلطة ، أصبح سمة تميز
هذه المجتمعات " فنظرة شاملة للوضع العربي ، تكشف إلي أي حد أصبحت ظاهرة التهـ
الاجتماعي للمثقفين من أهم المعطيات المميزة لهذا الوضع الشاذ ، والمتمثل في عزل المثقف
ذروة صنع القرار ... مشكلة التهميش التي يعاني منها المثقف العربي شديدة الارتباط
الشرعية الذي يقوم عليه اليوم مشروع الدولة القطرية الحديثة في ذاته ".[39]

ويمكن القول بأن علاقة المثقف العربي مع السلطة ، علاقة يشوبها نوعا من الاختلال ،
مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي ، حيث لعب المثقفون دورا بارزا في مرحلة ما قبل التحر
بعدها مباشرة ، حيث إرساء دعائم مجتمع الاستقلال ، فمشاريع ما بعد الاستعمار كانت
إلي مشاركته وكفاءته ولكن " تبلور الاختيارات فيما بعد ، قلص تدريجيا من هذا الدور ،
لم تعد فيه السلطة تحتاج إلي الرأي ، بقدر ما تحتاج إلي الخبرة العملية ... وبالتالي لا تـــرى
لوساطـــــة المثقفين في نشر هيمنتها الأبـــديولوجية ".[40]

وهنا نجد فعالية المنظور الغرامشي ، فالدولة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال ، لم
حاجة إلي المثقف العضوي ، بل إلي التقليدي التقني ، أو كما يقول أحد المعنيين بشأن
العربي " ظهر مؤخرا ما يسمي بالمثقف المحترف ،وهو العالم الاختصاصي الذي يدعو
الأيديولوجيا ويدعو إلي التركيز فقط علي ما هو واقعي وما هو قابل للملاحظة ".[41]

ووفقا لهذا الموقف فإن المثقف العربي يقف موقفا عاجزا أمام تسلط الأنظمة السلطوية ،
موقف التابع ،وهو موقف " لا خيار فيه أمام المثقف في العالم الثالث ... إذ ذلك المثقف

---

[38] السيد يسين ، الوعي التاريخي والثورة الكونية ، حوار الحضارات في عالم متغير ، الطبعة الأولي ،مركز
السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٨

[39] الطاهر لبيب ، العالم والمثقف والانتلجنسي ، في " الثقافة والمثقف في الوطن العربي " سلسلة كتب المستقبل
(الكتاب العاشر) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٤٤

[40] الطاهر لبيب ، تساؤلات حول المثقف العربي والسلطة ، الوحدة ، العدد ١٠، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٥٠

[41] المختار هرلس ، المثقف العربي بين السلطة والمجتمع ، الوحدة ، العدد ١٠، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٣٠

السياسي , إما إيجابيا فيكون معبرا عن آرائه وبرامجه وسلوكه , وإما سلبي فيكون ملغيا أو مهمشا أو صامتا ". [42]

والموقف الثاني علي النقيض تماما من الموقف السابق , فالمثقف حسب الرأي الأخير يمتلك هو سلطة " المثقف يمتلك إمكانية إنتاج نوع من أنواع الخطاب , وهو بذلك يلعب بسلطة لا حدود لها ". [43]

من هنا يتحمل المثقف مسئولية اختلال علاقته المأزومة مع السلطة , فالمثقف العربي " يعرف أكثر من غيره أن الأنظمة العربية لا تملك دفاعات ثقافية فعالة تحتمي بها , علي الرغم من الكم الهائل الذي ينتجه منظريها , فهي تحتمي بالبندقية أكثر مما تحتمي بالثقافة , كما يعرف المثقف العربي أن الثقافة الهادفة لا تتلاشى أمام ثقافة السلطة المفروضة من فوق , فلماذا لا يستعمل سلطته في مواجهة القمع السلطوي ؟ " . [44]

فالوم هنا ملقي علي المثقف في هذا الخلل , فالمثقف الحقيقي " هو ذلك الذي يستطيع أن يقف وأن يتحدى وأن يكون له رأي في مثل هذا الظروف , وإلا سقطت عنه هذه الصفة , فهو يعرف , ولكنه لا يستخدم معرفته , وهو يعي ولكنه لا يستخدم وعيه , فهو عالم ولكن يخضع للجهل , وبالتالي فهو يسقط دوره ". [45]

ويعبر حسن حنفي عن هذا الموقف بطريقة أخري , يقول حنفي " وكثيرا ما كانت السلطة مع الخاصة ضد العامة , تشتري السلطة ذمم العلماء وضمائرهم , وبيع الخاصة للسلطان فتاويهم وأحكامهم , ويتزون تحت أقدامه تبريراتهم للأوضاع القائمة ولأحكامه الخاطئة ". [46]

إذن فنحن أمام موقفين متناقضين في علاقة المثقف العربي بالسلطة , الأول يري أن السلطة هي المسئولة عن أزمة المثقف العربي , فهي تقهره وتعمل علي تغييبه وتهميشه , وبالتالي إلغاء دوره في المجتمع , والثاني , يري أن المثقف مسئول كل المسئولية عن طبيعة علاقته بالسلطة , أو عن حالة أزمته .. والحقيقة أن الباحث يعضد وجهة النظر الأولي , فعلي الرغم من عدم براءة المثقف العربي من مسئولية أزمته مع السلطة كليا , إلا أن ذلك لا ينفي مطلقا أن السبب الأساسي

---

[42] علي ياسين , المثقفون العرب من سلطة الدولة إلي المجتمع المدني , عالم الفكر , المجلد السابع والعشرين , العدد الثالث , يناير – مارس ١٩٩٨ , ص ٥٧

[43] ميشيل فوكو , مرجع سابق , ص ٧٨

[44] عبد الله العروي , المثقف العربي , الواقع والطموح , مرجع سابق , ص ٩٤

[45] علي حرب , المثقف العربي بين السلطة والمجتمع , الوحدة , العدد ١٠ , يوليو , ١٩٨٥ , ص ١٧

[46] حسن حنفي , من العقيدة إلي الثورة , الجزء الأول , المقدمات النظرية , دار التنوير , بيروت , ١٩٨٨ , ص ١٢٤

في اختلال علاقة المثقف بالسلطة يعود إلي موقف السلطة ذاتها من المثقف , فإذا ما اعتبرنا أن بنية المجتمع الفوقية ـ حسب التعبير الغرامشي ـ تنقسم إلي دولة ومؤسسات المجتمع المدني , فإن أزمة المثقف مع السلطة , تعود إلي تراجع دور المكون الثاني من مكونات البنية الفوقية " المؤسسات " أمام المكون الأول " الدولة السياسية " وهو ما أكده غرامشي في قوله باستغلال السلطة القائمة للمثقفين في تحقيق أهدافها في إحكام السيطرة علي المجتمع .

وعلي ذلك فإن موقع أو موقف المثقفين العرب من قضايا الإصلاح السياسي ,موقف سوف يتجاذبه طرفين أساسين , الطرف الأول , هو مثقف السلطة , والموقف الثاني , هو مثقف المعارضة , وكلاهما يمثلان النموذج الأول لمثقف غرامشي العضوي , ولعله من المفيد هنا أن نحدد المقصود بمفهوم مثقفي المعارضة في الدراسة الراهنة . ويقصد به الباحث أولئك المثقفين (بالمعني العضوي الغرامشي) الذين يقفون في معسكر المعارضة للسلطة الحاكمة وحزبها الحاكم , ويتبنون مواقف مضادة لهذه السلطة , ويعملون علي التعبير عن موقفهم هذا عبر مختلف الآليات , مثل :

- الإنتماء للأحزاب المعارضة مثل حزب التجمع وحزب الوفد والحزب العربي الناصري وغير ذلك من أحزاب المعارضة المصرية .
- الكتابة في صحف تابعة للأحزاب المعارضة أو صحف مستقلة .
- عضوية تنظيمات تشكلت كحركات رفض للأوضاع القائمة مثل حركة كفاية وغيرها .

إن مثقف المعارضة يتخذ من هذه الآليات , قنوات , يحاول من خلالها طرح مشروعه الفكري وموقفه المعارض من السلطة, وعلي ذلك فإن مثقفي غرامشي العضويين , في حالة المجتمع المصري, ينقسمون إلي فئتين في علاقتهم بالسلطة , مثقف مع السلطة , ومثقف ضد السلطة , وهذا التصنيف ليس بجديد , فقد سبقت الباحث إليه دراسة , صنفت المثقف المصري في علاقته بالسلطة إلي نموذجين الأول , أطلقت عليه الوجه الإيجابي , حيث تصل علاقة المثقف بالسلطة قمة توترها , حيث يتخذ المثقف موقفا معارضا من نظم الحكم , وهنا تظهر لنا صورة المثقف الإيجابي ذو النزعة الثورية , وفي ضوء هذه العلاقة تظهر صورة أخري , يصبح فيها المثقف محض تابع للسلطة , وهو صورة المثقف السلبي ,الذي يأتمر بأمرها ويوجه فكره لخدمتها .[47]

---

[47] مصطفي مرتضي علي , المثقف والسلطة . دراسة تحليلية لوضع المثقف المصري في الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥ دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة , ١٩٩٨, ص ص ٣٤ - ٣٥

العولمة وحقوق الانسان
في الوطن العربي"

الاستاذ المساعد الدكتور
حسيب عارف العبيدي(*)

المقدمة

لكل عصر قضيته التي تستقطب حركة المجتمع ونشاط الفاعلين في تلك الدول من الثورة الصناعية والبارود إلى الدولة القومية ثم عصر التنوير وحروب الاستقلال وبناء الاشتراكية وفكرة "علو البروليتاريا" والثورات الشعبية وصولا إلى النظام العالمي الجديد. واليوم فان العولمة وحقوق الإنسان والليبرالية الجديدة مفاهيم أشغلت العالم وكتب عليهما الكثير بين من يؤيد وبين من يرفض، وحال هذه المفاهيم كحال سواها من نظرية احتواء الشيوعية إلى بناء النموذج العالمي الديمقراطي، فقد سيست هذه المفاهيم واستخدمت بشكل واسع من اجل إجراء تغيرات على البنية السياسية وبناء نظام، دولي يستند إلى مفاهيم صيغت من قبل القوى المهيمنة على النظام واستغلت تلك المفاهيم للولوج إلى الشأن الداخلي للدول تحت شعارات اقترنت بالعولمة وحقوق الإنسان كالشرعية الدولية ومكافحة الإرهاب وبناء عالم واحد امثل. إن دعوات الإصلاح التي تطلقها الدول المهيمنة، ليس لاصلاح داخلي لها وإنما لدول العالم الثالث تلك التي تختلف معها فكريا و سياسيا. فالإصلاح اصبح السبيل الأمثل للتدخل واقرت المنظمات الدولية لا سيما الأمم المتحدة من محتواها الدولي الإنساني الرامي إلى ضمان الأمن والسلم للجميع، واستخدمت ابشع استخدام ضد شعوب العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات المصلحة. إن القوى الدولية الخفية قد سيست كل المفاهيم وحولت مبادئ العدالة وحقوق الإنسان إلى فعل سياسي تبغي منه تحولات في الدول المستقلة لصالح مصالحها الدولية وعلى حساب الشعوب في العالم الثالث. إن تحويل العولمة من فعل اقتصادي إلى سياسي وكذلك حقوق الإنسان التي انحرفت عن مسارها الإنساني لتصبح قضية سياسية وسلاح ضد الشعوب المغلوبة على أمرها جراء الأنظمة الحاكمة المستبدة إضافة إلى الآثار التي ترتبت على تطور النظام الاقتصادي العالمي والتي عطلت كل خطط التنمية في العالم الثالث واصبح يعيش حالة ارتداد في هذا المجال ويركض وراء سراب وأمال مره

(*) مدرس في كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية